منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

العمل الإستراتيجي
لمنظمة الأغذية
والزراعة

للحد من الفقر في المناطق الريفية

البرنامج الإستراتيجي
للحد من الفقر في
المناطق الريفية

رسائل رئيسية

تساعد منظمة الأغذية والزراعة الدول على تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر) والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع) من خلال تحسين سبل كسب العيش لدى الفقراء والأفراد الذين يعانون من فقر مدقع في الريف بما في ذلك صغار المزارعين والمزارعين الأسريين.

تدعم منظمة الأغذية والزراعة الحكومات في تصميم سياسات لصالح الفقراء والاستراتيجيات والبرامج التي تعزز الزراعة الشاملة والمستدامة وتنويع مصادر الدخل والحصول على عمل لائق والنفاذ إلى الحماية الاجتماعية وتمكين الأفراد في المناطق الريفية

تساعد منظمة الأغذية والزراعة الدول على النفاذ إلى الوسائل التكنولوجية والخدمات والأسواق بالإضافة إلى نفاذ فقراء المناطق الريفية إلى الموارد الطبيعية والإدارة المستدامة لها بما في ذلك صغار المزارعين والمزارعين الأسريين لزيادة إنتاجيتهم ودخلهم في سياق التخفيف والتكيف مع تغير المناخ.

تعمل منظمة الأغذية والزراعة على تمكين فقراء الريف وتعزيز المؤسسات الريفية بما في ذلك مؤسسات المزارعين الأسريين، والتنظيمات المنتجة، والجمعيات التعاونية لتمكينهم من التأثير في صياغة سياسات التنمية الريفية التي تؤثر على سبل كسب عيشهم.

تساعد منظمة الأغذية والزراعة الدول على تصميم السياسات والبرامج التي تدعم خلق فرص العمل اللائق والقدرة على تنظيم المشاريع بين فقراء الريف، وخاصة المزارعين الأسريين والنساء والشباب بما في ذلك التصدي للأسباب الجذرية التعامل مع الأسباب الجذرية للهجرة بسبب العوز.

تساعد منظمة الأغذية والزراعة الدول على الاستفادة من سبل التآزر بين الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي والتغذية والزراعة على نطاق صغير بهدف تعزيز قدرة سبل كسب العيش في الريف على الصمود والحد من الفقر.

تدعم منظمة الأغذية والزراعة الدول في جمع وتحليل الفقر واتجاهات التنمية في الريف بالإضافة إلى توليد المعرفة حول المناهج التي لها أثر مثبت على الحد من الفقر ويسهم في متابعة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالفقر في المناطق الريفية.

"يمكننا من خلال دعم الزراعة الأسرية أن نحول قطاع كان يرتبط ارتباطا سلبيا بمشكلة الجوع بحيث يصبح جزءا من حل المشكلة"

جوزيه غرازيانو دا سيلفا،
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

الحد من الفقر في المناطق الريفية من أجل تحقيق نمو شامل وعادل ومستدام

يمثل الفقر أكبر العقبات التي تواجه تحقيق التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

وبالرغم من تحقيق تقدم في مجال الحد من عدد الفقراء في العقود الماضية، لازال هناك نحو 767 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع ولازالت التفاوتات مستشرية بين الطبقات الاقتصادية والمناطق الريفية والحضرية والمناطق والمجموعات العرقية وبين الرجال والنساء.

ويعيش غالبية أكثر الأشخاص فقرا في العالم (حوالي 75 في المائة) في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في كسب معيشتهم وفي تحقيق أمنهم الغذائي. ومع ذلك، فإنهم غالبا ما يكونون مقيدين بسبب محدودية النفاذ للموارد والخدمات والأساليب التكنولوجية والأسواق والفرص الاقتصادية وهو ما يؤدي إلى خفض الإنتاجية الزراعية والدخل في المناطق الريفية.

وفي العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط تزداد حدة الفقر وتبعاته – سوء التغذية والجوع – بسبب التحديات العالمية التي تتمثل في الزيادة السريعة في عدد السكان والتغيرات المناخية والتي تزيد من حدة قابلية الفقراء للتأثر وتمنع التنمية الريفية.

ومع تبني جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 جددت الدول التزامها بمحاربة الفقر والجوع وسوء التغذية مؤكدة على أن النمو الشامل والعادل والمستدام هو مفتاح تحقيق التنمية المستدامة وإخراج الناس من دائرة الفقر.

ومن ضمن مهامها، تقوم المنظمة من خلال البرنامج الاستراتيجي 3 بدعم الدول على تحقيق أهداف الحد من الفقر من خلال جعل العمليات المستمرة المتعلقة بالتحول البنيوي والتحول الريفي أكثر تركيزا على الفقراء وأكثر شمولية لضمان عدم ترك أي أحد يتخلف عن الركب.

حقائق سريعة

- يوجد حوالي 2.1 مليار فقير حول العالم ، منهم 767 مليون لا يزالون يعيشون في فقر مدقع . وهناك 75 في المائة من بينهم يعيشون في مناطق ريفية ويعتمدون على الزراعة في كسب قوتهم (البنك الدولي 2016) .
- يعيش 95 في المائة من فقراء الريف في شرق آسيا والمنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا (البنك الدولي 2016) .
- غالبية فقراء الريف من أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين . وعلى مستوى العالم نجد أن هناك 475 مليون مزرعة صغيرة تصل مساحة كل منها 2 هكتار وهي تمثل 80 في المائة من كافة المزارع إلا أنها تغطي فقط حوالي 12 في المائة من الأراضي الزراعية في العالم (تقرير حالة الأغذية والزراعة لمنظمة الأغذية والزراعة ، 2014) .

مسارات الخروج من دائرة الفقر

تشير الدلائل إلى أن الاستثمار في مجال الزراعة – وخاصة الزراعة صغيرة النطاق - في الدول ذات الدخل المنخفض بصفة خاصة، له آثار على الحد من الفقر أكبر من آثار الاستثمار في القطاعات الأخرى لأنه يمثل أقصر الطرق لمن يعيشون في الريف للاستفادة من الأرض والأيدي العاملة ومن الأصول الرئيسية لديهم.

ومع ذلك فإن الاستثمار في مجال الزراعة ليس كافيا للحد من الفقر لأن سكان الريف غالبا ما يشاركون في العديد من الأنشطة الاقتصادية. وبينما نجد أن النمو لصالح الفقراء يبدأ في مجال الزراعة، يتطلب الحد من الفقر زيادة إنتاجية الزراعة صغيرة النطاق وخلق فرص عمل وتعزيز التنوع الاقتصادي والاستثمار في الأفراد.

ومن خلال عملية التحول الريفي، يتوافر للأسر ثلاثة مسارات للخروج من الفقر: يمكنهم التخصص في مجال الزراعة أو مزج الأنشطة الزراعية بأشكال أخرى من الأنشطة غير الزراعية مرتفعة العائدات (الأعمال الحرة وتقديم الخدمات والعمل بأجر والانتقالات بما في ذلك الهجرة) أو يمكنهم ترك الزراعة بصورة كاملة والانخراط في أنشطة غير زراعية.

ويتطلب الحد من الفقر تطبيق منهج يعتمد على العديد من القطاعات للتعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يواجهها فقراء الريف.

ويجب أن تدعم هذه المجموعة من السياسات والتدخلات التحول البنيوي الشامل والنمو بما يمكن الفقراء من المشاركة بصورة فاعلة والاستفادة بصورة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية.

يتطلب الحد من الفقر تطبيق منهج يعتمد على العديد من القطاعات للتعامل مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يواجهها فقراء الريف.

قيرغيزستان

المزارعات يحصدن الذرة في قيرغيزستان.
©FAO/Sergey Kozmin

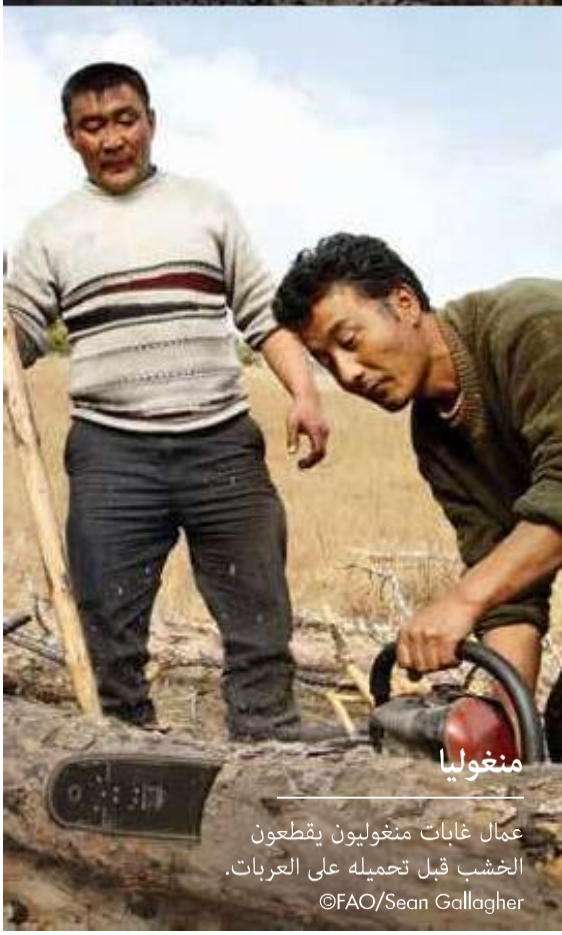

منغوليا

عمال غابات منغوليون يقطعون الخشب قبل تحميله على العربات.
©FAO/Sean Gallagher

منهج واسع للحد من الفقر في المناطق الريفية

وإدراكا منها للنطاق المتنوع للأسر الفقيرة في الريف، اقترحت منظمة الأغذية والزراعة تطبيق منهج واسع يتضمن استراتيجيات متباينة لمساعدة فقراء الريف للانتقال من وضع العمالة المنخفضة ومستوى الإنتاجية المنخفضة (مثل زراعة الكفاف والعمل بأجر بصورة غير المنتظمة) إلى مكانة العمالة المرتفعة والإنتاجية المرتفعة (ظروف عمل جيدة).

ويعنى ذلك تحقيق الأسر والأفراد لمستوى لائق من المعيشة من خلال سبل كسب معيشتهم.

ولابد أن يهدف هذا المنهج إلى ما يلي:

- التعامل مع القيود البنيوية التي تواجهها الأسر الزراعية الفقيرة من خلال **زيادة وصولهم إلى الموارد الطبيعية والأصول الأخرى وتحسين قدرتهم على إدارة المخاطر وزيادة إنتاجيتهم وربط الزراعة صغيرة النطاق بالأسواق والأنظمة الغذائية.**
- **خلق فرص عمل لائقة خارج المزارع** للفقراء في الاقتصاد الزراعي والاقتصاد الريفي غير الزراعي بما في ذلك تعزيز الأعمال الحرة وتوفير مهارات مهنية.
- **بناء وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية.**

تعمل المنظمة مع الحكومات وشركاء التنمية الآخرين على تحقيق النتائج على نطاق أوسع.

- بناء البنية الأساسية الريفية وخاصة في مجال الطاقة والنقل والماء والصرف الصحي.
- بناء رأس المال البشري وخاصة من خلال النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والمهارات المهنية والقدرات التنظيمية.
- **تعزيز المؤسسات الريفية والحكم المحلي** لضمان مشاركتها في الحوار حول السياسات واتخاذ القرارات.
- **تمكين فقراء الريف** من زيادة مشاركتهم السياسية كأحد وسائل الاستفادة من عملية التنمية.

ويتجاوز نطاق الأمور التي يجب تحقيقها تفويض وطاقة المنظمة لذلك تعمل المنظمة مع الحكومات وشركاء التنمية الآخرين على تحقيق النتائج على نطاق أوسع.

باكستان

نساء يقمن بإعداد طعام الغداء لأسرهن.
©FAO/Farooq Naeem

تعزيز سياسات التنمية متعددة القطاعات والتي تعمل لصالح الفقراء

ويعتبر الإطار القانوني للدولة العمود الفقري لعملية تحسين سبل كسب العيش بالنسبة للفقراء في الريف.

ويتطلب الحد من الفقر في الريف تحسين البيئة الداعمة من خلال سياسات واستراتيجيات وبرامج متعددة القطاعات تتناول جوانب الضعف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية التي يواجهها فقراء الريف في حياتهم اليومية.

ومع أخذ ذلك في الحسبان، تقوم المنظمة بتشجيع التعاون بين الوزارات وتشجع المنصات متعددة أصحاب المصلحة على إجراء حوار شامل حول السياسات، وتزويد الدول بدعم للسياسات المبنية على البراهين من أجل تصميم استراتيجيات وبرامج متعددة القطاعات، لصالح فقراء الريف والتي تتعلق بالزراعة والتحول الريفي والعمل اللائق في الريف والحماية الاجتماعية.

وتعمل المنظمة أيضا على تعزيز قدرات الحكومات على تصميم سياسات شاملة تركز على الأفراد وتوفر أدوات ومناهج لتبني إدخال تغييرات في السياسات لدعم فقراء الريف مثل أداة سياسات الزراعة والنوع الاجتماعي وأداة مراعاة المساواة بين الجنسين في السياسات الزراعية وأدوات العمل اللائق في الريف.

علاوة على ذلك، تدعم المنظمة العمليات الوطنية والإحصائية العالمية لجمع وتحليل اتجاهات الفقر في الريف والتنمية الريفية بما في ذلك مراقبة الزراعة في العالم بغرض تحسين الحوار الذي يعتمد على الأدلة حول السياسات وصياغتها. ومن ضمن تلك الجهود، تقوم المنظمة بالإسهام أيضا في متابعة أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحد من الفقر في الريف.

دعم المزارعين الأسريين للحد من الفقر في الريف

يمثل صغار المزارعين والمزارعين الأسريين الذين يعتمدون على الزراعة أو الموارد الطبيعية في كسب عيشهم غالبية فقراء الريف.

ويعتبر دعم صغار المزارعين والمزارعين الأسريين مفتاح تعزيز الاقتصادات المحلية وتسريع التقدم نحو عالم خالي من الفقر والجوع.

وتعمل المنظمة مع الحكومات والوزارات الرئيسية على تشكيل سياسات واستراتيجيات وبرامج الحد من الفقر لمصلحة الفقراء التي تستهدف صغار المزارعين والمزارعين الأسريين وتعزيز تمكينهم وزيادة وصولهم إلى الموارد والخدمات والأساليب التكنولوجية والأسواق التي تصب في صالح الفقراء.

كما تدعم المنظمة أيضا الدول على وضع خطط استثمار لتنمية الزراعة والتنمية الريفية بما يزيد من عائدات ودخل المزارعين الأسريين الفقراء مع مساعدتهم على تبني ممارسات زراعية مستدامة، وتقليل تكلفة الإنتاج والتكيف مع تغير المناخ.

تركيا

أسر صغار المزارعين يطعمن مجموعة من الديوك الرومية.
©FAO/Ami Vitale

المزارعون الأسريون ضروريون للحد من الفقر في الريف

الزراعة الأسرية ضرورية من أجل الاقتصاد المحلي

أكثر من **90%** من المزارع يديرها **فرد** أو **أسرة** وتعتمد بصورة أساسية على الأيدي العاملة الأسرية

تشغل المزارع الأسرية بين **80-70%** **من الأراضي الزراعية**

تنتج المزارع الأسرية حوالي **80%** **من الغذاء في العالم**

نتيجة لتنوع الغذاء الذي يقومون بإنتاجه، يسهم المزارعون الأسريون أيضا بقوة في مجال **الأمن الغذائي**

لماذا تعتبر الزراعة الأسرية مهمة؟

تمثل الزراعة الأسرية فرصة **لتعزيز الاقتصادات المحلية**

خصوصا عندما تقترن **بسياسات محددة** تهدف إلى الحماية الاجتماعية ورفاه المجتمعات

تأتي أكبر حصة من **الاستثمارات في مجال الزراعة** من المزارعين

الزراعة الأسرية ضرورية للإنتاج الزراعي المستدام

الزراعة مسؤولة عن **70%** **من نسبة المياه العذبة المسحوبة** في العالم

يمكن للزراعة أن تحفظ **التنوع البيولوجي**

يمكن للزراعة أن تنتج **خدمات أنظمة إيكولوجية** ذات قيمة

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة 2014.

تمكين الأفراد وتعزيز المنظمات الريفية

تزيد مساعدة الأفراد في الريف على تنظيم أنفسهم من فرص الحد من الفقر بعيد الأثر.

ومن خلال القيام بإجراءات جماعية ومن خلال التعاونيات والتنظيمات المنتجة وشبكات الإنتاج يمكن لفقراء الريف تحسين قدراتهم التفاوضية والنفاذ إلى الأسواق وتحسين إنتاجيتهم وزيادة مشاركتهم في عمليات صناعة القرار والتأثير في صياغة السياسات الوطنية التي تؤثر على سبل كسب معيشتهم.

وتساعد المنظمة على تمكين فقراء الريف وتقوية المنظمات الريفية لتحسين إنتاجيتها ومشاركتها في العمليات الوطنية وعمليات صناعة القرار على المستوى المحلي.

وتعزز المنظمة أيضا تبادل وجهات النظر بين المزارعين، وبين المنتجين المنظمين الذين ينتجون على نطاق صغير والمجتمعات المنظمة، بما يمثل إستراتيجية للتعاون للحد من الفقر في الريف. ومن خلال تبادل المعرفة والممارسات الزراعية المستدامة فقد أدى تبادل وجهات النظر بين المزارعين إلى إعادة سكان الريف إلى مقعد القيادة وعزز قدراتهم التنظيمية وحسن إدارة الموارد الطبيعية وزاد من قدرة الناس على التكيف مع تغير المناخ.

وتولد تلك الخبرات أيضا فرص لتغيير السياسات لدعم فقراء الريف، لأن ممثلي الحكومة يشاركون في تبادل وجهات النظر.

حقائق سريعة

- يوجد في الجمعيات التعاونية حول العالم ما يربو على مليار عضو ، يوجد جزء كبير منهم في قطاع الزراعة . ويوجد 30 في المائة من أكبر 300 جمعية تعاونية في مجال الزراعة (منظمة الأغذية والزراعة 2016)
- من خلال التعاون معا في منظمات المزارعين يمكن لصغار المزارعين والمزارعين الأسريين اكتساب نفاذ مشترك للموارد ، وإنشاء مشروعات صغيرة والخروج من دائرة الفقر (منظمة الأغذية والزراعة 2016) .
- وتسهم التنظيمات المنتجة في زيادة إنتاج الغذاء من خلال وفورات الحجم . (منظمة الأغذية والزراعة 2016)

كوستاريكا

مزارع يجمع الفلفل في دفيئة زجاجية.

©FAO/Ezequiel Becerra

تحسين النفاذ لموارد الإنتاج والخدمات والوسائل التكنولوجية والأسواق

غالبا ما يعتمد فقراء الريف بصفة خاصة على العمل بأجر للحصول على دخلهم لأنهم يفتقرون إلى النفاذ والتحكم في الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الزراعية.

كما يتم استبعادهم من الأسواق ولا يستفيدون من الوسائل التكنولوجية التي تعد لأغراض خاصة وخدمات الاستشارات في الريف. وتؤدي تلك القيود إلى تقليل إنتاجيتهم الزراعية بما يؤدي إلى الفقر.

ويمكن الحد من الفقر في الريف من خلال جعل الزراعة أكثر شمولية واستدامة وإنتاجية. وتساعد المنظمة الدول على مشاركة الأسر الفقيرة في الريف بصورة أفضل في الزراعة وزيادة عائداتها ودخلها والتكيف مع تغير المناخ.

ولتحقيق ذلك، تقوم المنظمة بتعزيز الاستثمار في مجال الزراعة وتدعم تصميم استراتيجيات وبرامج التنمية لصالح الفقراء والتي تتناول القيود البنيوية التي تواجهها الأسر الفقيرة في المناطق الريفية. ويتضمن ذلك تحسين وصول الأفراد إلى، وزيادة تحكمهم في، الموارد الطبيعية والإدارة المستدامة لها والنفاذ إلى الخدمات الاستشارات في الريف والخدمات الإرشادية والأسواق والأساليب التكنولوجية والتمويل الشامل وخاصة بالنسبة للنساء والشباب.

حقائق سريعة

- يمكن أن يؤدي الاستثمار في مجال الزراعة والأنشطة الريفية ذات الصلة خارج المزرعة إلى تبني النمو الاقتصادي الشامل . وتوضح الأدلة من مختلف البلدان أن النمو في مجال الإنتاج الزراعي أكثر فاعلية بنسبة 2.8 مرة في الحد من الفقر من النمو في قطاع الصناعة والخدمات (L. Christiaensen, L. Demery, J. Kuhl, 2006) .
- يؤدي ضعف النفاذ إلى الموارد والخدمات والأسواق والبنية التحتية إلى انخفاض حصيلة الزراعة . ويميل العاملون إلى أن يكونوا أكثر إنتاجيه إذا تحسن نفاذهم للتمويل والخدمات (البنك الدولي 2016) .
- يمكن أن يؤدي التوسع في الأسواق إلى زيادة الطلب على المنتجات ، والتوسع في الإنتاج وتبني اقتصاديات الوفرة (البنك الدولي 2016)

التعامل مع الأسباب الجذرية للهجرة بسبب العوز

تعتبر الهجرة أحد المكونات الرئيسية في عملية التنمية ومع ذلك فقد أصبحت الهجرة في المناطق الريفية أمرا إضطراريا وليس مجرد خيار لتنويع دخل الأسرة وزيادته.

وفي العديد من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل يؤدي الفقر وانعدام الأمن الغذائي وغياب فرص العمل ومحدودية النفاذ للحماية الاجتماعية واستنفاذ الموارد الطبيعية والآثار السلبية للتدهور البيئي وتغير المناخ إلى إجبار الأفراد في الريف وخاصة النساء والشباب على الهجرة بحثا عن فرص أفضل.

وسوف يدخل مليار شاب إضافي إلى سوق العمل في العقد القادم وسوف تكون هناك حاجة إلى خلق 600 مليون وظيفة جديدة على مدى خمسة عشر عاما للحفاظ على معدلات التوظيف الحالية (البنك الدولي 2013). وسوف تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة التنافس الشديد على الموارد وفرص العمل التي تتزايد ندرتها. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى إضعاف قدرة الأفراد، والتي تعد ضعيفة بالفعل في الريف، على الخروج من دائرة الفقر ويتسبب في حدوث عدم استقرار اجتماعي وسياسي واسع النطاق.

ويمكن أن تسهم الزراعة والتنمية الريفية إسهاما كبيرا في حل الأسباب الجذرية للهجرة بسبب العوز من خلال توفير خيارات قابلة للتطبيق لخروج الفقراء من دائرة الفقر داخل مجتمعاتهم أو بالقرب منها. وتعمل المنظمة على زيادة القدرة على الصمود لدى المهجرين والمجتمعات المستقبلة في الأزمات الممتدة ومنع الصراعات وتقليل التوترات المتعلقة بالموارد الطبيعية. بالإضافة لذلك، تقوم المنظمة بدعم الهجرة المنتظمة والمسؤولة من المناطق الريفية بما في ذلك الهجرة الموسمية وتساعد الدول على استغلال الإمكانات التنموية للهجرة.

وتلتزم المنظمة بالعمل مع شركائها على تحسين قدرات الدول على التعامل مع التحركات الكبرى للاجئين والمهاجرين وتدعم تصميم السياسات والبرامج التي يمكنها التصدي للأسباب الجذرية للهجرة بسبب العوز. ويتم ذلك من خلال العديد من الأمور منها التوصل إلى الأدلة المتعلقة بالهجرة الدولية والهجرة الداخلية، وأسبابها الجذرية، وإسهامها في التنمية الزراعية والريفية، ونشر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لزيادة الحلول المبتكرة، وتيسير الحوار حول السياسات لتحسين فهم الهجرة من الريف، وتعزيز الشراكات واستراتيجيات الترويج للتصدي للأسباب الجذرية للهجرة بسبب العوز.

حقائق سريعة

- يوجد 244 مليون مهاجر دولي و740 مليون مهاجر داخلي . وقد زاد عدد المهاجرين الدوليين بنسبة 41 في المائة في الفترة من عام 2000 وحتى عام 2015 (البنك الدولي 2014 ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2015) .
- ينتمي حوالي ثلث المهاجرين الدوليين إلى الفئة العمرية 15–34 (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2011) .
- وتمثل النساء 48 في المائة من المهاجرين الدوليين وبذلك تكون لدى النساء نفس قابلية الهجرة مثل الرجال .
- يتم إرسال 40 في المائة تقريبا من الحوالات المالية الدولية إلى المناطق الريفية ، وهو ما يشير إلى أن جزء كبير من المهاجرين يأتون من المناطق الريفية (البنك الدولي ، 2014) .

بوروندي

لاجئون يفرون من حرب أهلية حاملين معهم ما أمكنهم من معدات وأدوات منزلية.
©FAO/M. Linton

خلق فرص عمل لائقة في المناطق الريفية

غالبا ما يعمل فقراء الريف في وظائف غير رسمية وغير ثابتة ومقابل أجور منخفضة. ولا يتمكن العديد منهم، وخاصة النساء والشباب، من العثور على عمل.

ويمكن أن يؤدي ذلك إلى وقوعهم في براثن دائرة الجوع والفقر ويمنع التنمية الريفية ويؤجج الهجرة بسبب العوز. ويتطلب الحد من الفقر في الريف تنويع اقتصادي والاستثمار في رأس المال البشري وتوفير المزيد من فرص العمل اللائقة. ويتضمن العمل اللائق توافر فرص عمل منتجة وتحترم معايير العمل الأساسية وتوفر دخل عادل (سواء من خلال العمل الحر أو العمل في مقابل أجر) وتوفير ظروف عمل آمنة وصحية والسماح للعمال بأن يكون لهم صوت في مكان العمل، وضمان تكافؤ الفرص والمعاملة بين الرجال والنساء.

وتهدف المنظمة إلى إدخال تعديلات دائمة في السياسات تؤدي إلى خلق المزيد من الفرص في المناطق الريفية وتساعد الناس على الخروج من دائرة الفقر. ولتحقيق ذلك، تدعم المنظمة الدول على صياغة السياسات والاستراتيجيات والبرامج (بما في ذلك السياسات الوطنية لتشغيل الشباب في الريف) التي تدعم إيجاد فرص عمل لائقة في الريف، وخاصة للنساء والشباب، وتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية على المناطق الريفية وخاصة تلك التي تتعلق بمنع عمالة الأطفال.

وفي المناطق الريفية، تمنع نسب البطالة المرتفعة والبطالة الجزئية الأسر الفقيرة من تنويع دخلها والخروج من دائرة الفقر بصورة مستدامة. وغالبا ما تكون البطالة أحد تبعات عدم النفاذ إلى الائتمان والأسواق والموارد الإنتاجية مع وجود مهارات محدودة في مجال العمل وإنشاء المشروعات بما يؤدي إلى خفض قدرة الأشخاص على العمل وكسب الدخل.

وتدعم المنظمة الدول على بناء رأس المال البشري في المناطق الريفية من خلال توفير المهارات، خاصة للنساء والشباب، والقدرة على الوصول إلى فرص عمل لائقة أفضل في الأنظمة الزراعية والغذائية كمنتجين وأصحاب مشروعات وعمال بالأجر. علاوة على ذلك، تدعم المنظمة تطوير وتطبيق الاستراتيجيات الزراعية والغذائية ذكية التوظيف وإعطاء الأولوية لخلق فرص العمل المحلية، والاستفادة من الارتباط بين الريف والحضر ودعم إدماج العمال الذين يعملون في أعمال غير مستقرة.

حقائق سريعة

- تعتبر الزراعة وسبل كسب العيش الريفية الأخرى مسؤولة عن أكثر من 38 في المائة من العمالة في الدول ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط ، بما يجعل قطاع الأغذية الزراعية مصدرا رئيسيا من مصادر الوظائف (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2016) .
- النساء أكثر عرضة من الرجال للعمل في وظائف منخفضة الأجر ولبعض الوقت وفي الوظائف الموسمية (منظمة الأغذية والزراعة 2011) .
- على المستوى العالمي ، نجد أن ثلثي الشباب تقريبا يعانون من فقر مدقع أو متوسط أو من شبه فقر ويصل عددهم إلى 90 في المائة في جنوب أفريقيا وفي الدول الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى (منظمة العمل الدولية 2015) .
- يعيش 8 من بين كل 10 عامل فقير تقريبا في المناطق الريفية (منظمة العمل الدولية 2012) .
- 60 في المائة تقريبا من عمالة الأطفال توجد في مجال الزراعة وهو ما يؤثر على حوالي 100 مليون طفل (منظمة العمل الدولية 2010) .

النيجر

مجموعة من النساء من نادي ديميترا.
©FAO/Andrea Sanchez Enciso

إطلاق العنان لقدرات النساء للحد من الفقر في الريف

تلعب النساء والفتيات أدوار هامة في الاقتصاديات الريفية، حيث تكون مكافحة الجوع والفقر ضرورة ملحة.

ومع ذلك، فإنهن غالبا ما يواجهن قيود جنسانية وخاصة في النفاذ إلى الموارد الإنتاجية والفرص الاقتصادية وعمليات اتخاذ القرار. وتتسبب عدم المساواة بين الجنسين في منع النساء من تحقيق كامل إمكاناتهن وتضعف قطاع الزراعة وتدمر التنمية الريفية.

وتعمل المنظمة على القضاء على العوائق الجنسانية في الوصول إلى الموارد الإنتاجية والأساليب التكنولوجية والمعرفة والأسواق، من خلال دعم تصميم سياسات وبرامج تنمية زراعية مراعية للمنظور الجنساني تزيد من التمكين الاقتصادي للمرأة واتخاذ القرار في مجال الزراعة والتنمية الريفية. ويتضمن ذلك تعزيز القدرات التنظيمية لدى النساء والعمل الجماعي لتعزيز قيادتهن واتخاذهن للقرارات، وتعزيز القدرات التفاوضية داخل الأسرة والمجتمع وفي عمليات السياسات.

وتساعد المنظمة الدول للتعامل مع التمييز بين الجنسين المتضمن في الأطر القانونية للبلاد. ومن ضمن تلك الجهود، تقوم المنظمة بدعم تصميم سياسات العمل المنصف بين الجنسين وتقوم بتنمية قدرات أصحاب المصلحة الرئيسيين بما في ذلك السياقات المعتادة لتعزيز حصول النساء على أراضي.

وتساعد المنظمة الدول على تعزيز مهارات إقامة المشروعات لدى النساء وقدرات التخطيط للمشروعات مع ضمان وصول المزيد من النساء إلى الإرشادات التي تراعي المنظور الجنساني وخدمات الإرشادات الزراعية والحماية الاجتماعية والتمويل الشامل والاستفادة من مزاياها.

حقائق سريعة

- تمثل النساء 43 في المائة من القوى العاملة في العالم وتتراوح تلك النسبة بين 20 في المائة في أمريكا اللاتينية إلى 50 في المائة أو أكثر في بعض أجزاء أفريقيا وآسيا (تقرير حالة الأغذية والزراعة لمنظمة الأغذية والزراعة ، 2011) .
- تشير البراهين إلى أن مشاركة النساء في مجال الزراعة في تزايد في العديد من الدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (تقرير حالة الأغذية والزراعة لمنظمة الأغذية والزراعة ، 2011) .
- فرص النساء في النفاذ إلى الموارد الإنتاجية (مثل : الأراضي والمهارات والخدمات) وفرص العمل أقل مما هي عليه بالنسبة للرجال (منظمة الأغذية والزراعة 2011) .

جمهورية الكونغو الديمقراطية

رجل وامرأة يفرغان الذرة في طاحونة.
©FAO/Olivier Asselin

بناء أنظمة حماية اجتماعية شاملة ومراعية للتغذية ومزودة بمعلومات حول المخاطر وتستجيب للصدمات

يكتسب أهل الريف بقدرات قوية على الحد من الفقر عندما يحصلون على الوسائل التي تساعدهم على القيام بذلك. ويتطلب الحد من الفقر تمكين فقراء الريف وخاصة من يعانون من فقر مدقع على المشاركة في الاقتصاد الريفي وفي العمليات الأشمل المتعلقة بالتحولات الريفية والبنيوية.

ويمكن أن تلعب الحماية الاجتماعية دورا أساسيا في مساعدة الأسر على إدارة المخاطر والصدمات. كما تقوم أيضا بتيسير التحول الاقتصادي وتوفير الحد الأدنى من الدخل للأشخاص الأكثر فقرا وتساعد على تحول الفقراء إلى الحصول على وظائف وفرص مدرة للدخل من خلال تخفيف القيود المتعلقة بالتأمين والائتمان (من خلال التحويلات النقدية والأصول أو الدعم الموجه على سبيل المثال).

علاوة على ذلك، يتطلب التحول المستدام لسوق العمل امتداد الحماية الاجتماعية من كونها إدارة للمخاطر والمساعدة الاجتماعية ليصبح لها دورا يحقق الاستقرار والتحول. لذا من المهم ضمان حصول المزارعين في الريف وعمال المزارع على الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية التي تتضمن التأمين الاجتماعي وعناصر مساعدة أخرى.

وتقوم الحماية الاجتماعية بوضع الفقراء والأكثر فقرا في الريف في مقعد القيادة من خلال جعلهم فاعلين من الناحية الاقتصادية. وتقوم المنظمة بتزويد الدول بدعم للسياسات يعتمد على البراهين لتصميم أنظمة حماية شاملة ومراعية للتغذية وتتمتع بمعلومات عن المخاطر وتستجيب للصدمات، كما تقوم بالترويج لتوسيع دائرة تغطية الفقراء والذين يعانون من فقر مدقع في الريف بهدف الحد من الفقر.

وتقوم المنظمة بتعزيز الاتساق بين الحماية الاجتماعية والزراعة من خلال توفير البراهين المتعلقة بالأثر الإنتاجي للحماية الاجتماعية في المناطق الريفية ودعم تصميم استراتيجيات تنمية زراعية أشمل تجمع بين برامج الحماية والتدخلات الزراعية.

حقائق سريعة

- لا يستطيع حوالي 73 في المائة من سكان العالم الحصول على الحماية الاجتماعية الكافية . وغالبية هؤلاء من صغار المزارعين (منظمة العمل الدولية ، 2014)
- يستطيع أقل من 20 في المائة من العمال الزراعيين الحصول على الحماية الاجتماعية الأساسية (منظمة العمل الدولية ، 2011)
- تحسن الحماية الاجتماعية استخدام وامتلاك الاستثمارات الإنتاجية على مستوى الأسرة ، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي (تقرير حالة الأغذية والزراعة لمنظمة الأغذية والزراعة ، 2015)
- يدر كل دولار يتم تحويله من خلال برامج الحماية الاجتماعية في أثيوبيا ، دخلا قدره 2.52 دولار للاقتصاد المحلي . ويؤدي ذلك إلى دفع النمو والتنمية بصورة كبيرة في المناطق الريفية (منظمة الأغذية والزراعة ، 2014)

تحقيق نتائج وتبيان الأثر

بالتعاون الوثيق مع شركائها، قامت منظمة الأغذية والزراعة بالعمل على الحد من الفقر في الريف والقضاء عليه في نهاية الأمر في الدول والمناطق حول العالم كما هو موضح في **الأمثلة التالية.**

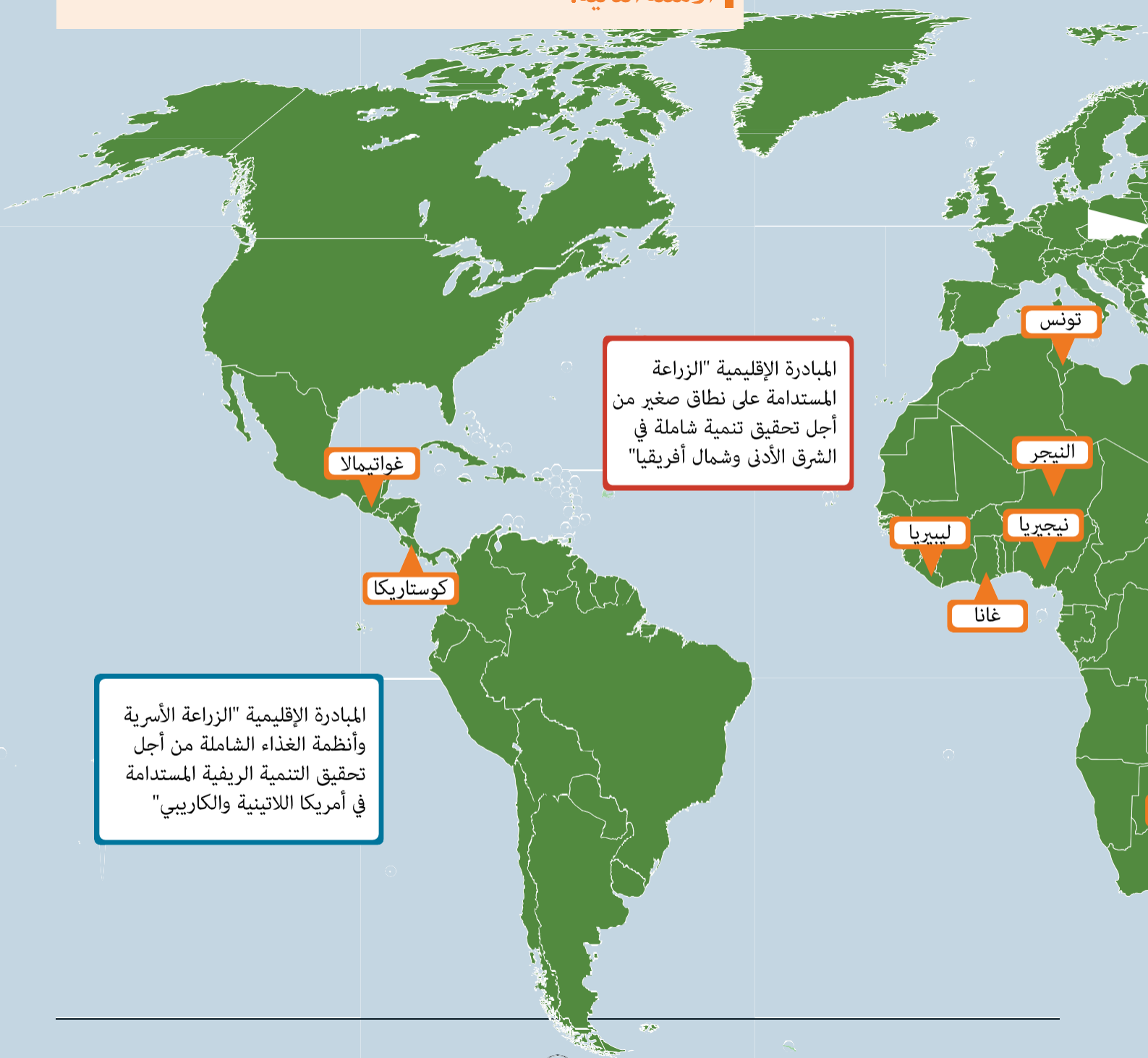

مبادرات إقليمية

تمثل إجراءات منظمة الأغذية والزراعة في غالب الأحيان إجراءات على أرض الواقع وتستجيب لاحتياجات البلدان من خلال ثلاثة مبادرات إقليمية تهدف إلى الحد من الفقر في الريف وتحقيق الأمن الغذائي.

وتركز على مساعدة صغار المزارعين والمزارعين الأسريين على تحسين سبل كسب معيشتهم والحصول على فرص عمل لائقة والاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية. وقد تم وضع تلك المبادرات المواضيعية التي نفذت في أمريكا اللاتينية والكاريبي والشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا ووسط أسيا من أجل تعزيز التنمية الريفية الشاملة والمستدامة والتعامل مع احتياجات صغار المزارعين والمزارعين الأسريين والاستجابة لأولويات البلدان والأقاليم.

تمكين صغار المزارعين وتعزيز المزارع الأسرية في أوروبا ووسط آسيا

تهدف هذه المبادرة الإقليمية إلى تعزيز الإنتاج ومستويات الدخل من خلال التكثيف المستدام للإنتاج والنفاذ الكافي للخدمات الريفية والإدماج بصورة أفضل في سلاسل القيمة الغذائية في أوروبا ووسط آسيا.

وتقوم المنظمة من خلال هذه المبادرة، بدعم صغار المنتجين والمزارعين الأسريين على تبني وسائل إنتاج تكنولوجية مستدامة والنفاذ إلى الخدمات الريفية المبتكرة (مثل الخدمات الاستشارية والقروض الصغرى) وتطوير مشروعات زراعية شاملة تتميز بالكفاءة. كما تدعم المبادرة أيضا نشر أفضل الممارسات الزراعية المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الزراعية والأرض والماء.

كما تركز المبادرة أيضا على منح نفاذ شامل، ويساوي بين الجنسين، إلى الأراضي من خلال دعم إنشاء شبكات الحوكمة الوطنية من أجل الإدارة المستدامة للموارد وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي.

التركيز على مساعدة صغار المزارعين والمزارعين الأسريين على تحسين سبل كسب معيشتهم والحصول على فرص عمل لائقة والاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية.

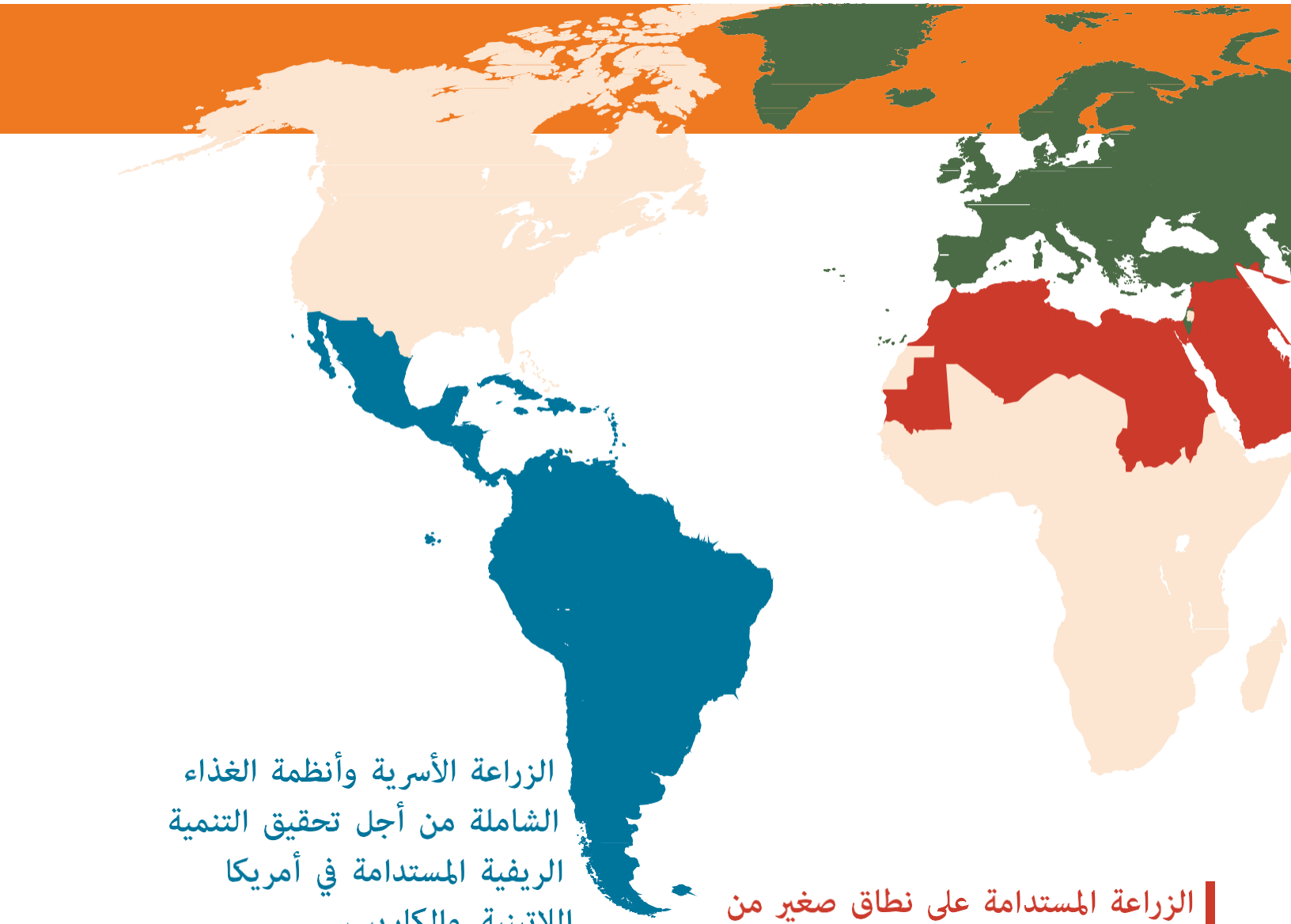

الزراعة الأسرية وأنظمة الغذاء الشاملة من أجل تحقيق التنمية الريفية المستدامة في أمريكا اللاتينية والكاريبي

تدعم منظمة الأغذية والزراعة البلدان من خلال هذه المبادرة لخلق أنظمة غذاء شاملة لمحاربة سوء التغذية من خلال برامج التوريد العامة وبرامج التغذية المدرسية وتحسين أنظمة الإمدادات العامة وسلاسل القيمة. وتركز أيضا على مساعدة الدول على زيادة توافر الأغذية الطازجة والصحية وتحسين التنوع في الأغذية لمحاربة السمنة المفرطة وتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات الاقتصادية والطبيعية.

وتهدف المنظمة، من خلال هذه المبادرة أيضا، إلى تعزيز التنظيمات المنتجة وتحسين القدرات الحكومية الخاصة بتصميم السياسات والبرامج المتعلقة بتعزيز الزراعة الأسرية وخلق أنظمة غذاء شاملة وتعزيز التنمية الريفية. ويتضمن ذلك دعم تطوير سياسات ونظم الحماية الاجتماعية الشاملة ومواءمتها مع سياسات الزراعة والتنمية وبرامج التشغيل.

الزراعة المستدامة على نطاق صغير من أجل تحقيق تنمية شاملة في الشرق\ الأدنى وشمال أفريقيا

تقوم دول من الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، من خلال مبادرة منظمة الأغذية والزراعة تلك، بتعزيز ممارسات التكثيف المستدامة بهدف تعزيز قدرات المزارعين على نطاق ضيق حتى يستطيعوا اتخاذ قرارات سليمة تقوم على أساس المعرفة، بما يتضمن تطوير مدارس تدريب المزارعين. وتسعى المبادرة أيضا إلى تعزيز المهارات الإدارية والتفاوضية والتسويقية لصغار المزارعين وزيادة فرص العمل اللائق وخاصة للشباب والنساء.

وتقوم المنظمة من خلال هذه المبادرة، بتعزيز ودعم التنظيمات المنتجة الشاملة، والجمعيات التعاونية والشبكات لتحسين نفاذ المزارعين على نطاق ضيق والمزارعين الأسريين إلى الأسواق وتعزيز أصواتهم في صناعة القرارات.

من الميدان

التمويل الشامل للتنظيمات المنتجة في النيجر

تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع حكومة النيجر منذ عام 2015 على إنشاء صندوق ضمانات ائتمانية لمساعدة التنظيمات المنتجة على تحسين نفاذها إلى الائتمان لشراء المدخلات الزراعية وزيادة قدراتها على الاستثمار في مجال الزراعة.

ولتعظيم قدرات الصندوق، قامت المنظمة بتعزيز برامج تنمية القدرات لزيادة نفاذ المنتجين إلى الائتمان الزراعي. وقد تم دعم ثمانية اتحادات منتجين (تمثل 70 ألف من صغار المزارعين) على تطوير خطط الاستثمار. وقد استطاعت ثلاثة منها الحصول على الائتمان من البنوك لتمويلها. وقامت خمسة تنظيمات منتجة أخرى بتطبيق خطط الاستثمار من خلال وسائلها الخاصة بها وهناك أربعة تنظيمات منتجة أخرى تقوم بالتفاوض بشأن الحصول على قرض.

وساعد المشروع حتى الآن، حوالي 20 ألف من صغار المزارعين على الدخول في حوار تفاوضي مع البنوك وزيادة قدراتهم التفاوضية والنفاذ إلى الائتمان. وقد أدى ذلك إلى تحفيز قيام عملية تعلم متبادل، وتحسين قدرات أصحاب المصلحة على تصميم وتسليم القروض إلى الأسر من صغار الملاك، بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين سبل كسب معيشتهم.

دعم الدول لتمكين نساء الريف

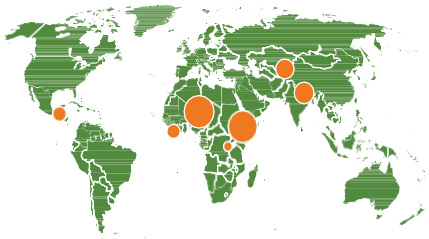

تقوم منظمة الأغذية والزراعة إلى جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي بتطبيق برنامج مشترك بشأن تسريع التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية لمساعدة النساء على تحقيق قدراتهن في مجال الزراعة والتنمية الريفية.

وتقوم المنظمة، من خلال برنامج تسريع التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، بدعم المرأة الريفية في رواندا لزيادة دخلها والهروب من الدائرة المغلقة للفقر من خلال التدريب على التقنيات الزراعية، والتغذية والنظافة والادخار والائتمان وأنشطة إدرار الدخل وتنظيم الأسرة والزراعة للاستخدام المنزلي بالإضافة إلى مدخلات أخرى مثل البقول المعززة والبطاطا والماشية.

وبفضل الحصول على قروض والدعم المادي الذي تم الحصول عليه من خلال المشروع، يمكن للمستفيدين حاليا الاستثمار وتنويع أنشطتهم المدرة للدخل. وقد أسهم ذلك في تنويع الإنتاج الزراعي وتحسين ظروف المعيشة والأمن الغذائي والتغذية في رواندا.

وبحلول عام 2015، كان البرنامج قد ساعد حوالي 20 ألف امرأة وأسرهن من أثيوبيا وغواتيمالا وقيرغيزستان وليبريا ونيبال والنيجر ورواندا على زيادة دخلهم، وتحسين أمنهم الغذائي وتعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في عمليات صناعة القرار على المستوى الوطني ومستوى المجتمع.

ومن خلال هذا البرنامج، قامت المنظمة أيضا بالعمل على زيادة قدرات صانعي السياسات على إدراج المساواة بين الجنسين في السياسات المتعلقة بالأراضي والغذاء والزراعة والتغذية والتوظيف في الريف بهدف خلق بيئة مراعية للمنظور الجنساني من أجل تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في الريف.

فييت نام

مزارعة فيتنامية تقوم بإزالة الأعشاب الضارة في مشتل أشجار أكاسيا.
©FAO/Joan Manuel Baliellas

دعم المنظمات المنتجة للحد من الفقر في فييت نام

قامت المنظمة والاتحاد الدولي للمزارعين بدعم مجموعة غير رسمية مكونة من 15 مزارع يقومون بزراعة الأكاسيا في فييت نام منهم ستة أسر تعيلها نساء، من أجل القيام بالإجراءات الرسمية لتسجيلها كمنظمة منتجة من خلال برنامج مرفق الغابات والمزارع. وقد تلقت المجموعة أيضا، التي كانت تدير غابات تبلغ مساحتها 57 هكتار، تدريبا في مجال تنمية المشروعات وتقنيات تقطيع الأخشاب بالإضافة إلى نماذج ناجحة لمشروعات تقوم على أساس الغابات.

وبفضل التدريب على تحليل السوق والتنمية، قام سبعة أعضاء من المنظمات المنتجة بتجميع أموالهم وكونوا رأس مال أولي قدره 23 ألف دولار أمريكي، لاستثمارها في إنشاء مصنع صغير لتقطيع الأخشاب وهو ما زاد من دخل أعضاء المجموعة بمقدار 10 في المائة خلال سبعة شهور. وتقدمت منظمة مزارعي الأكاسيا بطلب لتصبح جمعية تعاونية وتستفيد من الحوافز الحكومية.

وبصفة عامة، يعمل مرفق الغابات والمزارع مع أكثر من 500 منظمة منتجة ويمثل حوالي 400 مليون شخص (10 في المائة من صغار المزارعين والمزارعين الأسريين في العالم). ويساعد البرنامج فقراء الريف على تعزيز مهارات المشروعات لديهم وبناء مشروعاتهم الخاصة وزيادة النفاذ للأسواق والخدمات والمعرفة والوسائل التكنولوجية وتحسين النفاذ إلى والسيطرة على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

كما يهدف البرنامج أيضا إلى تمكين فقراء الريف وتعزيز المنظمات المنتجة لتمكينها من المشاركة في عمليات صناعة القرار التي تؤثر في سبل كسب معيشتهم بهدف الحد من الفقر في الريف.

استكشاف إمكانات الحماية الاجتماعية المتعلقة بالقضاء على الفقر

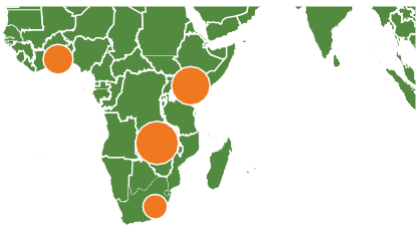

ومن خلال إقامة شراكات مع اليونيسيف ومؤسسات البحث الوطنية والحكومات الوطنية في سبع دول تقع جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، فقد أظهر عمل منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالحماية الاجتماعية الأثر المثمر الذي يمكن لبرامج تحويلات النقد أن تحققه فيما يتعلق بالحد من الفقر في المنطقة.

وقد ساعد تطوير تقييمات أثر صارمة، تتم من خلال التنسيق الوثيق مع النظراء الحكوميين، على تعزيز مفهوم الحماية الاجتماعية بوصفه استثمارا وليس تكلفة. وتُظهر البراهين أن التحويلات النقدية يمكن أن تساعد الفقراء ومن يعانون من فقر مدقع في الريف على زيادة مقدار الأراضي المخصصة للإنتاج ووضع مزيد من الاستثمارات في المدخلات الزراعية. وفي العديد من الدول التي تقع جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا مثل ليسوتو وزامبيا نتج عن ذلك زيادة الإنتاج والأمن الغذائي بما أسهم في تحسين ظروف المعيشة والحد من الفقر في المناطق الريفية.

واليوم، زاد عدد واضعو السياسات الذين يرون الحماية الاجتماعية على أنها أحد التدابير الفعالة لمكافحة الجوع والحد من الفقر وتعزيز التنمية الريفية. ومن خلال إلقاء الضوء على الأثر المثمر لتدابير الحماية الاجتماعية مثل التحويلات النقدية، فقد عزز عمل المنظمة حوارات حول السياسات التي تتعلق بالحماية الاجتماعية في العديد من دول المنطقة. وفي بعض الحالات، كما حدث في زامبيا وليسوتو، فقد أدى ذلك إلى إحداث تغيرات كبيرة في السياسات وأدى إلى التوسع في تغطية الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية.

دعم السياسات لتعزيز الجمعيات التعاونية الزراعية في جورجيا

ومن ضمن المبادرة الإقليمية لتمكين صغار المزارعين وتعزيز المزارع الأسرية في أوروبا ووسط أسيا، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بالعمل عن كثب مع وزارة الزراعة ووكالة التنمية التعاونية للزراعة في جورجيا لمساعدة الجمعيات التعاونية للمزارعين على أن تصبح أكثر تنافسية وتتبنى ممارسات زراعية مستدامة وزيادة انتاجيتها.

ومن خلال هذه المبادرة، تقوم المنظمة بتيسير التعاون بين وكالة التنمية التعاونية للزراعة وبرنامج الجوار الأوروبي للتنمية الزراعية والريفية والذي يموله الاتحاد الأوروبي. وقد بدأ البرنامج في عام 2013 ويهدف إلى تعزيز الجمعيات التعاونية للمزارعين التي تركز على المشروعات بوصفها نموذجا يمكن صغار المزارعين والمزارعين الأسريين من تحسين إنتاجهم ووصولهم للأسواق.

كما قامت المنظمة بدعم الجمعيات التعاونية للمزارعين في جورجيا على تبني أنظمة إنتاج زراعية مستدامة وتعزيز نفاذهم إلى المعرفة والوسائل التكنولوجية المبتكرة التي يمكن أن تحسن جودة وكميات محاصيلهم. وتعتبر تلك الجهود جزء من استراتيجية الدولة الخاصة بالتنمية الزراعية والتي أدت إلى زيادة الإنتاج الزراعي وجودة المنتجات وزيادة المحصول الخاص بالجمعيات التعاونية للمزارعين في جورجيا.

ومن أجل صبغ دور الجمعيات التعاونية بالصبغة الرسمية في جورجيا، قامت المنظمة بمساعدة جورجيا على إعداد سجل وطني للمزارع، ودعمت تصميم البرامج المالية الموضوعة خصيصا للجمعيات التعاونية المسجلة. وعلى مستوى السياسات، قامت المنظمة بمساعدة الحكومة على تحسين أنظمة الضرائب الخاصة بالجمعيات التعاونية للمزارعين من خلال اقتراح تعديلات على قانون الجمعيات التعاونية وقانون الضرائب.

تقديم خدمات الاستشارات الريفية التي تراعي المنظور الجنساني للمزارعات

تقوم منظمة الأغذية والزراعة بدعم وزارة الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية في تركيا ووزارة الزراعة بأذربيجان لزيادة نفاذ النساء إلى خدمات الاستشارات الريفية في كلا الدولتين. ويهدف المشروع إلى تطوير أدوات ومناهج لتصميم برامج تركز على الطلب وتتعامل مع التحديات التي يواجهها المزارعون والمزارعات في حياتهم، مع الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للمرأة في الريف.

ولأن المرأة تلعب دورا رئيسيا في مجال الزراعة، فإن زيادة النفاذ العادل إلى خدمات الاستشارات الريفية يمكن أن يساعدها على الاستفادة من الفرص الاقتصادية في قطاع الزراعة مثل استفادة الرجال منها. وتؤدي خدمات الاستشارات الريفية التي تراعي المنظور الجنساني إلى تعزيز معرفة المرأة، ومهاراتها وقدراتها الإبداعية. ويؤدي ذلك إلى تعزيز ريادة الأعمال ويزيد من مشاركة المرأة في الاقتصاد الريفي، ويحسن إنتاجها وقدراتها على إدرار الدخل.

وتقوم المنظمة بتنمية قدرات وحدات إرشادية تركية وأذربيجانية لتتمكن من تصميم خدمات استشارات تراعي المنظور الجنساني للنساء في كاستامونو وكارس وأنطاليا (تركيا) وساموك وكاشماز وساليان (في اذربيجان). والهدف من ذلك هو مساعدة المُتلقِين على التعرف على مراعاة المنظور الجنساني في الخدمات الإرشادية الريفية وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين. كما يركز المشروع أيضا على التدريب الذي يهدف إلى تزويد هيئات التنمية الزراعية والمرأة الريفية بفهم أفضل وأدوات لتحليل كيفية تأثير العلاقات الجنسانية على الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية.

وقد تم حتى الآن تدريب مائة مستشار يراعي المنظور الجنساني وممثلي هيئات تنمية زراعية مختلفة ونساء ريفيات في تركيا وأذربيجان. ويتضمن المشروع قيام المنظمة بجمع الدروس المستفادة وأفضل الممارسات حول خدمات الاستشارات الريفية التي تراعي المنظور الجنساني بهدف تضمينها في مواد تنمية القدرات.

دعم أصحاب المشروعات الشبان في مجال الزراعة لتعزيز النمو الاقتصادي

يسهم النمو الزراعي في الحد من الفقر بصورة مباشرة، من خلال زيادة دخول المزارعين، وبصورة غير مباشرة من خلال خلق المزيد من فرص العمل في المناطق الريفية. ومع وضع ذلك في الحسبان، تقوم المنظمة بدعم الوزارة الفيدرالية للزراعة والتنمية الريفية بنيجيريا من أجل القيام بصورة أفضل بإشراك الشباب في الريف في مجال الزراعة من خلال برنامج توظيف الشباب النيجيري في مجال الزراعة.

وقد تم تدشين البرنامج في سبتمبر/ أيلول 2014 وهو يهدف إلى خلق مزيد من فرص العمل اللائق وتبني تنظيم المشاريع في سلاسل القيمة الرئيسية بين الفقراء في المناطق الريفية. وتلتزم نيجيريا بتخصيص 230 مليون دولار أمريكي لتغطية إجمالي تكلفة البرنامج والذي سيقدم إرشادا للدعم المقدم لخلق 750 ألف فرصة عمل للشباب في قطاع الزراعة في خلال خمس سنوات.

وقد استطاع البرنامج بالفعل تدريب 7 آلاف صاحب مشروع زراعي شاب في نيجيريا (3 893 سيدة و2 725 رجلا) في مختلف جوانب الإنتاج الزراعي بما في ذلك الأرز وتربية الأحياء المائية والدواجن والذرة والطماطم والقمح والذرة الرفيعة وتربية النحل وفول الصويا والكاسافا وزيت النخيل. وقد أسهم التدريب في زيادة إنتاجية الشباب الفقير وحصولهم على فرص عمل لائقة بما لذلك من أثر إيجابي على الحد من الفقر في الريف في نيجيريا.

مدارس تدريب المزارعين: تمكين صغار المزارعين من خلال الزراعة المستدامة

قامت المنظمة بإنشاء حوالي 2 000 مدرسة لتدريب المزارعين لمساعدة صغار المزارعين على تحسين سبل معيشتهم والخروج من دائرة الفقر في الشرق الأدنى ومنطقة شمال أفريقيا. ويعتبر هذا المنهج الشامل الذي يركز على المجتمع جزء من المبادرة الإقليمية بشأن الزراعة على نطاق صغير ويهدف إلى تحسين سبل كسب العيش في الريف من خلال نشر الممارسات الزراعية الجيدة ودعم المزارعين على نطاق صغير لتعزيز مهاراتهم الزراعية.

يخيم الفقر على الريف في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وتظل الزراعة على نطاق صغير مهملة من قبل غالبية السياسات المعنية بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية. ومع ذلك فإن صغار المزارعين يوفرون أكثر من 80 في المائة من الإنتاج الزراعي وهو ما يجعل الزراعة على نطاق صغير مفتاح تعزيز الاقتصاديات المحلية وخلق فرص عمل لائقة وتعزيز التنمية الريفية في المنطقة.

وقد أثبتت مدارس تدريب المزارعين أهميتها بالنسبة لتكثيف الإنتاج الزراعي والحد من الفقر في الريف في المنطقة وخاصة في تونس والأردن. ومن خلال مدارس تدريب المزارعين، قامت المنظمة بنشر الممارسات الزراعية الجيدة والمستدامة بما أدى إلى تقليل تكلفة الإنتاج مع زيادة المحاصيل والجودة. وقد اكتسب المزارعون مهارات تقنية ومعرفة تساعدهم على تحسين إنتاجيتهم وزيادة دخلهم وأمنهم الغذائي. كما أسهمت مدارس تدريب المزارعين في تعزيز الإدماج الاجتماعي ومكنت الفقراء في الريف وخاصة النساء وجعلتهم قادرين على المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم.

وتعتبر تلك النتائج جزء من مشاركة الدولة في المبادرة الإقليمية بشأن أنظمة الزراعة والأغذية المستدامة في أمريكا اللاتينية والكاريبي التي تسعى إلى الحد من الفقر في الريف وتعزيز الأمن الغذائي للفقراء في المنطقة.

منظمة الأغذية والزراعة تدعم صائدات الأسماك في كوستاريكا في الحصول على فرص عمل لائق

على ساحل المحيط الهادي في كوستاريكا، يوجد أكثر من 1 000 أسرة من صيادي الرخويات والذين يعملون في مجال الصيد للحصول على سبل كسب عيشهم وهم يسهمون إسهاما ضخما في المصائد التي تعمل على نطاق ضيق في كوستاريكا. والعديد من هؤلاء الصيادين من النساء اللائي يعملن في القطاع غير الرسمي ولا يحصلن على فرص عمل لائقة. كما تدعمهن منظمة الأغذية والزراعة في الحصول على الاعتراف القانوني بعملهم وخلق فرص عمل أفضل لتحسين سبل كسب عيشهم.

ومن ضمن تلك الجهود، قامت المنظمة بمساعدة صيادي الرخويات من النساء على الحصول من الحكومة على تصاريح رسمية للاستخدام المستدام. وبفضل هذا الدعم، يمكن لصائدات الرخويات صيد الرخويات بصورة قانونية والعمل في ظروف عمل لائق تسمح لهم بالحصول على الرعاية الصحية ومعاش تقاعد وتأمين اجتماعي.

ولم يتسبب دعم المنظمة لصائدات الرخويات على تمكين المصائد على نطاق صغير فحسب، لكنه أدى إلى زيادة شفافية هذا النشاط بما يتماشى مع الأهداف المذكورة في المبادئ التوجيهية الطوعية لتأمين المصائد صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر والذي تقوم بدعمه المنظمة في كافة أنحاء العالم.

وتعتبر تلك النتائج جزء من مشاركة الدولة في المبادرة الإقليمية بشأن أنظمة الزراعة والأغذية المستدامة في أمريكا اللاتينية والكاريبي التي تسعى إلى الحد من الفقر في الريف وتعزيز الأمن الغذائي للفقراء في المنطقة.

المُسميات المستخدمة في هذه المادة الإعلامية وطريقة عرضها لا تعني التعبير عن أي رأي مهما كان من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو رأي أي من السلطات التابعة لها، أو ترسيم حدودها أو تخومها. كذلك لا تعني الإشارة إلى شركات بعينها أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مسجلة أم لا، أن المنظمة توصي بها أو تؤيدها على حساب منتجات أخرى لم يتم ذكرها وذات طبيعة مشابهة.

©FAO, 2017

تشجع منظمة الأغذية والزراعة استخدام واستنساخ ونشر المواد الواردة في هذه المادة الإعلامية. ما لم يشار إلى غير ذلك، لا يجوز نسخ المواد أو تنزيلها وطباعتها لأغراض إعداد دراسة أو بحث خاص أو لأغراض التدريس، أو لاستخدامها في المنتجات أو الخدمات غير التجارية، شريطة أن يتم اعتمادها من قبل المنظمة باعتبارها صاحب المصدر والمؤلف، وليس هناك ما يشير ضمناً إلى تأييد المنظمة لوجهات نظر المستخدمين أو المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.
يجب توجيه جميع طلبات الترجمة وحقوق الاقتباس وحقوق إعادة البيع وغيرها من الحقوق المتعلقة بالاستخدام التجاري إلى العنوان التالي:
.copyright@fao.org

المنتجات الإعلامية الخاصة بالمنظمة متاحة على الموقع الإليكتروني للمنظمة (www.fao.org/publications)
ويمكن شراؤها عبر
.publications-sales@fao.org

صورة الغلاف:
للمنظمة
©FAO/Sebastian Liste/NOOR

تمت الطباعة على ورق صديق للبيئة.

غرينادا

مزارع محلي يتفقد محاصيل مزروعة حديثا في ميرابيو.
©FAO/Giuseppe Bizzarri

الغذاء والزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

تعتبر الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 مجموعة من الأولويات العالمية التي تبنتها الدول في شهر سبتمبر/أيلول 2015 لوضع نهاية للفقر والجوع وتحقيق استدامة الموارد الطبيعية على كوكبنا وضمان الرخاء للجميع.

يتخلل الغذاء والزراعة كافة جوانب أهداف التنمية المستدامة وتكمن في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ومن خلال نهج متكامل كان يهدف إلى التعامل مع الأسباب الجذرية للفقر والجوع، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، فإن العمل الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة يتماشى بصورة كبيرة مع أهداف التنمية المستدامة.

وتعد خبرتنا التقنية واسعة النطاق، إلى جانب خبرتنا الطويلة في العمل مع شركاء التنمية والمهارات الفريدة التي نتمتع بها في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) تؤهل منظمة الأغذية والزراعة لأن تكون حليفا ثمينا للدول في تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة.

ولمعرفة المزيد، يرجى الرجوع إلى موقعنا بشأن عمل المنظمة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويتم تحديث تلك الصفحة بصورة مستمرة بأحدث التطورات التي تتعلق بالأغذية والزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

© FAO, 2017
I6835AR/1/02.17

العمل الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة

تمثل الأولويات الرئيسية الخمسة، أو الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة، المجالات الأساسية لعملنا المتعلق بدعم الدول الأعضاء للقيام بالقضاء على الجوع وسوء التغذية والفقر في العالم بصورة مستدامة.

- **المساعدة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية**
- **جعل الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة**
- **خفض الفقر في المناطق الريفية**
- **بناء أنظمة زراعية وغذائية شاملة وفعالة**
- **زيادة قدرة سبل المعيشة على الصمود أمام التهديدات والأزمات**

لتحقيق تلك الأهداف، تعمل منظمة الأغذية والزراعة من خلال خمسة برامج استراتيجية، تعزز قيادتنا الفنية بينما تتولى دمج النوع الاجتماعي والحوكمة والتغذية وآثار تغير المناخ بصورة كاملة في كافة جوانب عملنا.

إننا ملتزمون بدعم الدول في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030